



## فرائض للعلوم الاقتصادية والإدارية

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND  
ADMINISTRATIVE SCIENCES

ISSN: 2960-1363 (Print)

ISSN: 3007-9020 (Online)



# Using the z-score quantitative model to predict the financial health status of a sample of private Iraqi commercial banks for the time period from (2011 – 2020)

Ahmed Mohammed Jassim Al-Jumaili <sup>1</sup>

<sup>1</sup> Department of management, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq;  
[ahmedm@uodiyala.edu.iq](mailto:ahmedm@uodiyala.edu.iq)

**Abstract.** : The aim of this research is to shed light on the efficiency of the banking system in Iraq to interact with the variables of the international environment in order to achieve financial and banking stability, and to evaluate the financial soundness of a group of Iraqi private commercial banks (United Bank for Finance and Investment, National Investment Bank, Investment Bank of Iraq, Credit Bank Iraqi) using the Z-Score function model, if we know that the Central Bank of Iraq obligated private Iraqi commercial banks in (2010) to increase their capital to (250 billion Iraqi dinars) to strengthen financial solvency and financial stability. The research reached a set of conclusions, including the absence or verification of the state of financial safety of the banks in the study sample and for the period of the study, as the results of the analysis of the z value for financial stability showed that the Iraqi Credit Bank in the time period from (2011-2015) was located in the financial safe zone, while the rest of the banks were In the high-risk insolvency zone. As for the time period from (2016-2020), all the sample banks are located in the risky financial insolvency zone.

**Keywords:** financial safety, financial and banking stability, z-score model.

DOI: [10.69938/Keas.2401021](https://doi.org/10.69938/Keas.2401021)

## استخدام النموذج الكمي z-score للتنبؤ بحالة السلامة المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وللمدة الزمنية من (2011 - 2020)

أ.م.د. احمد محمد جاسم الجميلي

[ahmedm@uodiyala.edu.iq](mailto:ahmedm@uodiyala.edu.iq)

**المستخلص.** هدف هذا البحث تسليط الضوء على مدى كفاءة النظام المصرفي في العراق للتفاعل مع متغيرات البيئة الدولية وصولاً لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي. وتقييم السلامة المالية لمجموعة من المصارف التجارية الخاصة العراقية (المصرف المتحد للتمويل والاستثمار، المصرف الاهلي للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي) باستخدام نموذج دالة (Z-Score)، اذا ما علمنا ان البنك المركزي العراقي قد الزم المصارف التجارية العراقية الخاصة في (2010) بزيادة رؤوس الاموال لديها الى (250 مليار دينار عراقي) لتدعيم الملاحة المالية والاستقرار المالي. وتوصل البحث الى مجموعة استنتاجات منها عدم وجود او تحقق لحالة السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة ولفترة الدراسة، حيث اظهرت نتائج تحليل قيمة z للاستقرار المالي ان مصرف الائتمان العراقي في المدة الزمنية من (2011-2015) كان يقع في المنطقة الآمنة مالياً اما بقية المصارف فانها في منطقة الاعسار ذات المخاطر العالية، اما بالنسبة للمدة الزمنية من (2016-2020) فان جميع عينة المصارف تقع في منطقة الاعسار المالي الخطرة.

## 1. المقدمة:

في ظل التطورات التي تواكب مختلف القطاعات الاقتصادية, وتحديات العولمة والانفتاح التجاري والاستثمار في مختلف القطاعات , فان القطاع المصرفي يعد من اهم القطاعات التي تسهم في دعم تلك التطورات باعتباره المصدر الاساسي للأموال, ولما كانت بيئة الاعمال المصرفية تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار فأمن الحفاظ على الاستقرار المالي لهذا القطاع يعد من الاوليات الملحة للاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة, فضلا عن كونها تتأثر بسرعة بالبيئة الخارجية وعدوى الازمات التي تضرب الاسواق المالية , لذلك عملت الجهات الرقابية الدولية ومن اهمها اللجنة الدولية للرقابة والاشراف (بازل), وصندوق النقد الدولي على اصدار الارشادات التوصيات التي من شأنها تدعيم الاستقرار المالي , ومن اهم تلك الارشادات هي التأكيد على رفع نسبة كفاية راس المال لمواجهة تحديات الازمات المالية, لذلك سعى هذا البحث لاختبار واقع حالة الاستقرار المالي لأربعة مصارف عراقية تجارية خاصة وهي كل من (المصرف الاهلي, المصرف المتحد, مصرف الاستثمار, مصرف الائتمان), وللمدة الممتدة من (2011 ولغاية 2020), وعبر اربعة مباحث, تضمن المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني الاطار النظري فيما تضمن المبحث الثالث الاطار التطبيقي, والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

### 1-1 مشكلة البحث:

يعد الاستقرار المالي من اولويات العمل المصرفي ومؤشرا على قدرة المصارف لامتصاص الصدمات التي يمكن ان يتعرض لها القطاع المصرفي سواء في نطاق عمل بيئته الداخلية او الخارجية , وان عدم الاستقرار او عوامل الضعف تشكل تهديدا ومؤشرا للتعرض لحالة الافلاس , وفي ظل الارشادات التي قدمتها اللجنة الدولية للرقابة والاشراف(بازل) والتي اكدت على ضرورة ان تدعم المصارف نسبة كفاية راس المال لتدعيم قدراتها المالية للحفاظ على الاستقرار المالي, انطلقت مشكلة هذا البحث من التساؤل الاتي , هل ان زيادة نسبة كفاية راس المال في المصارف العراقية الخاصة اسهمت في تحقيق السلامة المالية وحالة الاستقرار المالي؟

### 1-2 هدف البحث:

#### يمكن ان نلخص اهداف الدراسة بالنقاط الاتية:

1. تسليط الضوء على اهمية الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي.
2. تقييم السلامة المالية لمجموعة من المصارف التجارية الخاصة العراقية بناءً على نموذج Z-Score.
3. تقييم مدى كفاءة النظام المصرفي في العراق للتفاعل مع متغيرات البيئة الدولية وصولاً لتحقيق الاستقرار المالي.

### 1-3 اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من طبيعة الدور الريادي الذي يلعبه النشاط المصرفي في دعم وتنمية اقتصاديات البلدان المختلفة , وفي ظل تداعيات الازمات المالية وانعكاساتها على المؤسسات المالية, والتوجه لدى معظم تلك البلدان لتحسين قطاعها المالية والمصرفية وتعزيز البيئة الأمنة, يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على واقع الاستقرار المالي لأداء النشاط المصرفي في العراق , خصوصا وان هذا القطاع يشكل الركيزة الاساسية في تمويل المشاريع , وجذب الاستثمارات الخارجية , لا سيما وان هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى عانى في ظل ظروف الحروب التي شهدها العراق والتي انعكست سلبا وشكلت فجوة وتحديا في مواكبة التطورات التي شهدها العالم.

**1-4 فرضية البحث:** في ظل تعليمات البنك المركزي العراقي لجميع المصارف التجارية الخاصة بزيادة راس مالها الى (250 مليار دينار عراقي كحد ادنى), وهذا ما منحها قاعدة رأسمالية قوية ساهمت في ارتفاع نسبة كفاية راس المال. تم اعتماد فرضية واحدة تنص على " يتحقق الاستقرار المالي بزيادة كفاية راس المال للمصارف عينة الدراسة "

**1-5 منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل مكونات البحث كونه يُعد اكثر ملائمة لدراسة الظاهرة, إذ يقوم بوصف الظواهر وتقديم البيانات والمعلومات عنها ومبيناً تحليلها , واستخدام النموذج الكمي z-score للتنبؤ بمؤشر حالة السلامة المالية والاستقرار المالي بهدف الوصول الى نتائج يمكن من بعدها الخروج باستنتاجات وتوصيات بشأنها.

### 1-6 مصادر جمع البيانات والمعلومات:

استندت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالاطار النظري والتطبيقي للدراسة على الآتي:

1. الجانب النظري: اعتمد الباحث في كتابة الاطار النظري للدراسة على مجموعة من الكتب والبحوث والمقالات العربية والاجنبية, والقوانين والانظمة والتشريعات النافذة .
2. الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث في قياس مؤشرات متغيرات الدراسة على التقارير المالية السنوية للحسابات الختامية المتعلقة بالمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة والمتمثلة بـ (تقرير مجلس الادارة , تقرير مراقب الحسابات, الميزانية العمومية), فضلا عن النشرات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

### 1-7 دراسات سابقة

1. دراسة عدون, وسعيد, (2014), الاستقرار المصرفي واليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score.

هدفت هذه الدراسة الى إبراز أهم الآليات المقترحة لتحقيق الاستقرار المصرفي، ثم محاولة تقييم دور رأس المال في تعزيز هذا الاستقرار، ولقد طرحت الدراسة تساؤلاً هل يدعم ارتفاع رأس المال استقرار البنك؟ وقد أجريت هذه الدراسة على بنكين متواجدين في الجزائر أحدهما عمومي BNA والثاني أجنبي Société Générale يختلفان من حيث النشأة ورأس المال، مما يتيح إمكانية المقارنة بين حجم رأس المال وأثره على الاستقرار، وذلك باستعمال الدالة z-score. وقد توصلت الدراسة إلى أن لرأس المال دور أساسي في تحقيق الاستقرار غير أنه غير كاف إذا لم يكن مرفقا بنتائج نشاط مرتفعة وتسيير فعال للأصول والمخاطر. وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها، ان نموذج Z-Score من الطرق الأكثر استعمالاً لقياس استقرار المؤسسات المصرفية الفردية، كونها تركز على مخاطر عدم الملاءة ولجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات قبل الإفلاس، كما تربط هذا الاحتمال إلى جانب رأس المال بالمخاطرة التي يعاني منها البنك والعوائد التي يحققها، كذلك لا يعتبر ارتفاع رأس مؤشراً كافياً على متانة واستقرار المصرف إذا لم يكن هذا الارتفاع متناسب مع قيمة الأصول من جهة والنتائج المحققة من جهة أخرى، كما تلعب إدارة الموجودات والمطلوبات وتسيير المخاطرة دور مهما في تحقيق الاستقرار والحفاظ عليه.

2. دراسة, Joshi, M. K. (2020)

Financial Performance Analysis Of Select Indian Public Sector Banks Using Altman's Z-Score Model.

تحليل الأداء المالي لمجموعة مختارة من بنوك القطاع العام الهندية باستخدام نموذج Z-SCORE هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة مختارة من بنوك القطاع العام الهندية، والتي لديها أعلى مستوى من إجمالي الأصول المتعثرة، باستخدام نموذج Altman's Z-Score. تم التوصل إلى أن جميع البنوك المختارة كانت في المنطقة الآمنة، حيث كان متوسط قيمة Z-Score لألتمان أعلى من الحد الأقصى المحدد للمنطقة الآمنة وهو 2.9. وهناك تباين في قيم Z-Score بشكل كبير بين البنوك، بسبب اختلاف أحجام أصولها. ومع ذلك، عند النظر فيها بشكل فردي لكل بنك، لم تظهر درجة Z-Score تبايناً ذا دلالة إحصائية بين السنوات، في فترة الدراسة العشر. تم العثور على قيمة Z-Score، لفترة الخمس سنوات الأولى، مختلفة إحصائياً عن فترة الخمس سنوات الماضية عندما تم تجميع جميع البنوك معاً. قد يكون هذا بسبب الزيادة في الأصول غير العاملة في فترة السنوات الخمس الماضية. أشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي إلى أنه مقابل كل زيادة بنسبة 1% في إجمالي الأصول غير العاملة، انخفضت درجة Z-Score 3.1%. ومع ذلك فإن مقابل كل زيادة بنسبة 1% في صافي الأرباح زادت نقاط Z-Score بنحو 15.31%. ومن ثم، لا يتعين على بنوك القطاع العام إبقاء أصولها المتعثرة تحت السيطرة فحسب، بل يتعين عليها أيضاً ابتكار طرق مبتكرة لزيادة أرباحها.

3. دراسة, Elia, J., et al. (2021)

Using Altman Z- Score to Predict Financial Distress: Evidence from Lebanese Alpha Banks.

استخدام Altman Z- Score للتنبؤ بالضائقة المالية: أدلة من مصارف ألفا اللبنانية هدفت هذه الدراسة الى إثبات صحة نموذج درجات ألتمان Z لتوقع الضائقة المالية في بنوك ألفا اللبنانية خلال المدة 2009 - 2018. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية لمصارف ألفا اللبنانية. قام الباحثون بحساب درجة Altman Z للشركات غير الصناعية والأسواق الناشئة. كان لدى غالبية بنوك ألفا العشرة قيم أقل من الحد الأقصى 1.1 والذي أظهر دليلاً على أنهم كانوا متضايقين خلال المدة 2009 - 2018. و بناءً على النتائج لنموذج الدرجة Z يوصى به كمؤشر مهم وفعال لأي استخدام خارجي أو داخلي للاستعانة به في تحليل لبيانات المالية للبنوك من قبل المدققين والمديرين الماليين والمستثمرين والمقرضين، لاتخاذ القرارات الصحيحة في حالة الضائقة المالية أو فشل هذه المؤسسات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

2-1 مفهوم السلامة المالية

لقد تناولت الأدبيات المعرفية هذا الموضوع واعتمدت على إبراز مفهوم حالة عدم الاستقرار المالي والتي تتجلى بوضوح أثناء الأزمات المالية، للوصول إلى إعطاء مفهوم للاستقرار المالي. ولقد عرف (Ferguson) حالة عدم الاستقرار المالي على أنها "وضع أو حالة تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية والحقيقية، بالإضافة إلى تشوه كبير في أداء السوق المالي وقلة توافر الائتمان محلياً وربما دولياً، وانحراف كبير في الإنفاق الكلي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج" (Ferguson, 2002:2). وتناول (Drffill) تعريف حالة عدم الاستقرار المالي عبر مفهوم الهشاشة المالية حيث وصفت الحالة على أنها "الوضع الذي يمتلك فيه المقترضين المحتملين ثروة قليلة نسبياً الى حجم مشاريعهم وان هذا الموقف يؤدي الى كلفة تنظيمية عالية ومعوقات أداء في قطاع الاستثمار وعلى مستوى القطاع الاقتصادي بشكل عام" (Drffill et al, 2005:5).

وفي ضوء ذلك فإن مفهوم السلامة المالية والاستقرار المالي، يتضح في الحالة المعاكسة لحالة عدم الاستقرار لذا يمكن القول ان ثبات النظام المالي وعدم تعرضه للاختلالات تشكل صورة من صور الاستقرار المالي، وقد ذهب العديد من الكتاب والباحثين ووفق هذا المنطلق الى تعريف الاستقرار المالي من وجهات نظر متعددة وكما مبين في الجدول(1) وعلى النحو الاتي:

جدول ( 1 ) آراء بعض الباحثين في تعريف السلامة المالية

ت	المصدر	التعريف
1	(Schinasi,2004:8)	الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، مع القدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الرئيسية ( كالادخار والاستثمار الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الاصول).
2	(Allen & Wood,2006:153)	هو الحالة التي قد تعاني فيها مجموعة من القطاعات مثل القطاع المالي، الشركات والافراد والحكومات من الأزمات المالية . والتي يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الكلي
3	(بن شيخ,2009:66)	هو الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد بحيث يكون هذا القطاع قادراً على القيام بعمليات الوساطة و تسوية المدفوعات و إعادة و توزيع النمط بأسلوب سليم
4	(الحبيب,2010:72)	الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية
5	(شقروش,2016:39)	هو تجنب وقوع الأزمات المالية.
6	(زرير والحموي,2016:310)	هو حالة الامان المصرفي التي تكون مصحوبة بمستوى ارباح مستقرة.
7	(عدون وعمي سعيد,2017:16)	هو امكانية توافر الشروط التي يكون فيها النظام المالي قادرا على امتصاص الصدمات والاختلالات المالية .
8	(مبارك ولحليح,2018:250)	هي حالة الاستقرار التي يؤدي فيها النظام المالي ووظائفه الرئيسية بكفاءة، ويكون قادرا على ادارتها في حالة الصدمات و اوضاع الاجهاد.
9	(قلي ونبيلة,2020:33)	هو قدرة القطاع المالي على التحوط ضد الازمات الداخلية والخارجية مع امكانية الاستثمار في اداء ووظائفه في توجيه الموارد المالية الى الفرص الاستثمارية بكفاءة اثناء وقوع الازمات المالية.
10	(kaouther,2021:368)	هي تلك العمليات التي تتعلق بتحديد المخاطر المالية وتقسيمها وادارتها مع استمرار قدرة النظام المالي في اداء ووظائفه المالية كالادخار والاستثمار.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات.

ومن خلال ما ورد من آراء في تعريف الاستقرار المالي في الجدول اعلاه يمكن ان نوجز ابرز صور الاستقرار المالي بالاتي:

- امكانية تحديد المخاطر المالية وطرق مواجهتها والحد من اثارها.
- القدرة في التحوط في مواجهة الازمات المالية وتحقيق الامان والاستمرار في اداء المهام الوظيفية الرئيسية بكفاءة.
- القدرة على امتصاص الاختلالات المالية وتوفير حالة الامان وتحقيق مستوى من الارباح المستقرة.

## 2-2 أهمية الاستقرار المالي

ان الاستقرار المالي يمثل الركيزة الأساسية لأي نمو اقتصادي كما يعتبر القطاع المالي والمصرفي عصب الحياة الاقتصادية الذي يعمل على تغذيتها بالأموال التي تشكل القوة الدافعة والمحركة لجميع الأنشطة الاقتصادية، ان أهمية الاستقرار المالي تبرز باعتباره يعكس سلامة النظام المالي ، والتي بدورها تؤثر بشكل كبير في تعزيز الثقة في النظام وتحد من وقوع المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن عدم الاستقرار المالي يؤثر على النمو ويسبب اضطرابات خطيرة، تزداد على إثرها المخاطر المالية والتقلبات المفرطة في أسعار الأصول وتنتهي بأزمات مالية ومصرفية (Yilmaz,2007:2-3).

ومن جهة أخرى، تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الاهتمام الكبير للمؤسسات المالية الدولية في الحفاظ عليه ، باعتبار أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي واصبح الاستقرار المالي من أهم الأهداف الأساسية التي يحاول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السعي إلى تحقيقها للدول الأعضاء و تدخلها في الكثير من الحالات من أجل استعادته كما في حالة أزمتي المكسيك 1994 ، والنمور الآسيوية 1997. (العرابي و عبد المجيد,2016:9). كذلك يمكننا ان ندرك أهمية الاستقرار المالي بالنظر للتجارب المؤلمة للأزمات التي وقعت خاصة خلال العقدين الماضيين في جميع أنحاء العالم، حيث افرزت تلك التجارب حقائق مهمة مفادها ان لاعدام الاستقرار المالي آثار خطيرة لمعظم الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة. فعلى الصعيد المالي، فقد شهدت الأسواق المالية انهيارات متلاحقة وتعرض العديد من المصارف حول العالم للتعثر والخسائر الكبيرة من جراء الأزمات المالية، وتراجعت نسب معدلات منح الائتمان ، الأمر الذي حتم على البنوك

المركزية لدفع المزيد من الأموال للتخفيف من حدة الاضطرابات. وعلى الصعيد الاقتصادي، انعكست الازمات المالية سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. فآزمة الرهن العقاري على سبيل المثال خلفت تكاليف اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، حيث فقد الملايين من العاملين وظائفهم وأغلقت العديد من الشركات، وانهارت الأسواق المالية. وعليه يمكننا القول من خلال ما سبق، ان الآثار السلبية التي نتجت عن حالات عدم الاستقرار المالي في العديد من دول العالم وعلى جميع الأصعدة يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والآثار الناتجة عن فقدانه. لقد أصبح واضحاً أن عدم سلامة واستقرار النظام المالي يؤدي الى حدوث أزمات مالية، لأن الهشاشة المالية والضعف الداخلي للنظام المالي الناجم عن ضعف الرقابة والتنظيم من قبل السلطات الرقابية والذي كان واضحاً في الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الإفراط في الإقراض العقاري، وعدم تنظيم اسواق المال قد كانت السبب الرئيس في اندلاع الأزمة، وبالمقابل فإن تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي تساعد في امتصاص الصدمات المالية التي تحدث من جراء الأزمات المالية أو المصرفية، وهذا ما يشير الى وضوح العلاقة بين الاستقرار المالي أو بين عدم الاستقرار المالي وحدث الأزمات المالية وقدرة النظم المالية على التعامل معها(السبعوي واخرون،2012:70).

### 3-2 أهمية سلامة النظام المالي والمصرفي:

يعتبر القطاع المالي أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية للظروف والمتغيرات في بيئة الاعمال، ويشكل القطاع المصرفي قلب النظام المالي، فالمصارف هي محور عمليات الإقراض والوساطة المالية وتوجيه الاستثمارات، وتعتمد سلامة النظام المصرفي وقوته على التحليل الجيد للمخاطر بواسطة المصارف وحالة ومدى التدخل الحكومي في القرارات المصرفية، ومدى استقلالية السلطات الرقابية وقدرتها في الحفاظ على نظام مصرفي وفق إجراءات الرقابة والإشراف الفعال، وذلك عبر التأكد من مدى توافر مقومات استمرار المؤسسات المصرفية وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة (صندوق النقد الدولي،2009:5)، ولأجل تحقيق ذلك ينبغي على البنوك المركزية والسلطات الرقابية ان تكون قادرة على الزام المصارف بالحفاظ على ملاءتها المالية، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموالها، واحتياطياتها وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مع توفر القوانين والقواعد المصرفية التي تمكن من التحكم في المخاطر المصرفية وادارتها(عبد الحميد،2013:63-62).

ان نتائج أداء مؤسسات القطاع المصرفي تنعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي بشكل عام وعلى رسم السياسات المالية للدول واعداد ميزانياتها بصورة مباشرة، في حال عدم سلامة النظام المالي والمصرفي وحدث فشل للنظام المصرفي ككل، مما يستوجب على الدولة في حالة حدوث الفشل المالي في بعض المؤسسات المصرفية أو كل النظام المصرفي العمل بتقديم الدعم المالي والفني من أجل انقاذ كل المصارف أو بعضها ودفع التعويضات اللازمة عن الودائع التي تم تأمينها وضمانها، كذلك فان أثر فشل النظام المصرفي تمتد لتؤثر في الموارد المالية للدولة بطريقة غير مباشرة، وذلك بسبب تدهور الاقتصاد وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف السلامة المصرفية وضعف قدرة النظام المصرفي على الوساطة المالية واستقطاب وتحريك المدخرات المحلية والخارجية إلى القطاعات الانتاجية وأثر ذلك ينعكس سلباً على الموارد المالية للدولة (يوسف،2019:53-52).

### 4-2 اليات تحقيق السلامة المالية

يعد الاهتمام بالسلامة المالية والاستقرار المصرفي من اولويات البنوك المركزية في اغلب البلدان، وأحد أهدافها الأساسية، ولتحقيق هذا الهدف فإنها تعمل على تقوية أداء القطاع بالاستناد إلى الممارسات الدولية وحرصها المستمر على الرقابة والإشراف على الوحدات المكونة لهذا الجهاز. ان تحقيق الاستقرار للجهاز المصرفي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار المالي، كون أن الجهاز المصرفي يمكن ان يتعرض إلى مخاطر نتيجة لعوامل الضعف الكامنة فيه، أو نتيجة لعدم قدرته على مواجهة الصدمات السلبية في بيئة الاعمال المحلية أو الدولية، أو من خلال المخاطر التي تحدث في القطاعات المقترضة من القطاع المصرفي، إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية، لذلك فإن المساس بالاستقرار المصرفي والمالي ستترتب عليه آثاراً مباشرة على الاستقرار الاقتصادي(عدون وسعيد،2014:13).

إن عدم القدرة على التنبؤ والتحكم في الأزمات ومواجهتها عبر تعزيز شبكة الامان المالية يساهم في زيادة الهشاشة التي يتميز بها، حيث يتم الحفاظ على الاستقرار المصرفي عن طريق شبكة الأمان المالي والتي تتضمن مجموعة من الاليات والإجراءات، والتي تأخذ أشكالاً متعددة تتداخل فيما بينها. ويمكن تعريفها على أنها" مجموعة الإجراءات والسياسات المصممة لحماية الوساطة المالية للمصارف، وحماية رؤوس أموالها وتجنبها الانهيار"، حيث أن شبكة الأمان المالي ضرورية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي.(Segoviano & Goodhart,2009:7) و (عدون وسعيد،2014:16-18) وهذه الاليات هي:

1. **الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة:** تهدف الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي حيث أن إرساء أسس مصرفية موثوقة وملائمة تتميز بالتفاعل مع الجهات الرقابية يساعد في التنسيق مع السلطات الإشرافية الأجنبية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية. دعم نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين في الجهاز المصرفي برمته والاستقرار في الأسواق المالية، وتعزيز ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي وفي قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاههم. ويعد التنظيم الاحترازي والإشراف على النظام المصرفي أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في الحد من إخفاقات البنوك والأزمات المالية.
2. **كفاية رأس المال لتحقيق الاستقرار المصرفي:** تُعد كفاية رأس المال من أهم أدوات التنظيم الاحترازي، حيث يعتبر رأس المال أداة وقائية تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي، وهذا ما جعل لجنة بازل تؤكد على المصارف بزيادة نسب الاحتفاظ من رأس المال لدوره في تحقيق الاستقرار المصرفي، لذلك فإن العلاقة بين الاستقرار المصرفي والتنظيم الاحترازي تعتمد على متطلبات رأس المال بشكل كبير، إلى جانب التقييم الجيد للمخاطر.

3. **التأمين على الودائع** : للتأمين دور رئيسي في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي فهو يوفر الحماية للمتعاملين, هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى يسهم التأمين في تعزيز الثقة وهي الاكثر أهمية في إطار خفض المخاطر النظامية وحدوث انهيار في النظام المصرفي. إذ يعتبر عنصر الثقة عنصرا رئيسيا في قيام النظام المصرفي واستمراره في أداء وظائفه، إذ ان التأمين على الودائع يحد من تخوف المودعين ويحمي المصارف من زيادة احتمال خطر عمليات سحب الودائع .
4. **الافتراض من البنوك المركزية**: بينت الأزمات المالية والمصرفية الدور الذي يمكن للبنك المركزي أن يلعبه في استعادة الاستقرار المصرفي والمالي، وذلك عبر تدخله وقيامه بضخ السيولة. حيث تعتبر مشكلة نقص السيولة نقطة البداية للاضطرابات المالية التي إذا لم يتم احتواؤها بسرعة تتحول إلى أزمة مالية، وتعتبر عمليات بيع الاصول إلى جانب نقص السيولة وعجز إدارة المخاطر، من الأسباب الرئيسية للازمات النظامية. غير أن البنك المركزي وبأدائه لهذا الدور يمكن أن يحد من هذه الآثار، وذلك من خلال توفير السيولة في السوق..

#### 2-5 نموذج Z- SCORE

استخدم هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية وطوره الاستاذ في جامعة نيويورك إدوارد ألتمان في عام 1995، يعتمد النموذج نسب البيانات المالية والتحليل المتعدد للتنبؤ بالسلامة المالية او الفشل المالي تم تعديل النموذج بحيث لا يقتصر فقط على تحليل شركات التصنيع العامة وغير العامة، بل يمكن استخدامه أيضًا لدراسة مختلف أو القطاعات الاقتصادية (Daryanto,2022:293 & Kurniawan) , يعد نموذج Z-Score من بين أفضل الطرق المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف (فريدة و الزهرة، 2017 ، 222) ، ومع تزايد استخدامه اكتسب النموذج مصداقية في مجال قياس السلامة المالية للمصارف، وشهرة هذا النموذج في كونه مرتبط ارتباط عكسي باحتمالية افلاس المصرف، أي احتمال قيمة موجودات المصرف أقل من قيمة الديون التي تترتب عليه(محبوب وسنوسي،2020:413).

ويُعد هذا المؤشر من اهم المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الاستقرار المالي للمصارف التجارية على المستوى الفردي، وهذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية وراس المال، وينخفض في حالة عدم تحقق حالة استقرار العوائد، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الاصول ، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة فأن ذلك يشير الى ان المصرف محل الدراسة هو ابعد عن احتمال العسر او الفشل المالي، واقرب الى تحقيق الاستقرار المالي(Nguyen et al ,2012:11). ويُعرّف هذا النموذج بأنه مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في المصارف بأعتماد فكرة ان العائد على الاصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه ( $\mu$ ROA) وانحرافه ( $\sigma$ ROA) وأن نسبة راس المال المصرفي لأجمالي الاصول ( $K=TA/E$ ) تتوزع حول الوسط الحسابي للعائد على الاصول ( $\mu$ ROA) وكما موضح في المعادلة الآتية: (Frank,2014:2-4).

$$Z = (K + \mu ROA) / \sigma ROA$$

حيث أن :

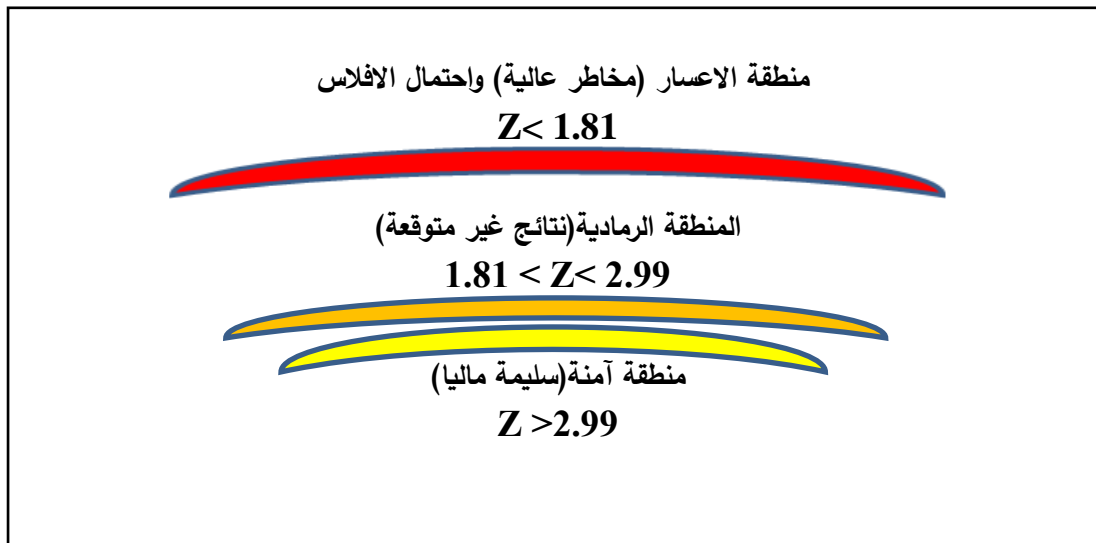
$K=TA/E$  : تمثل حقوق المساهمين + أجمالي الاحتياطات / اجمالي الاصول.

$\mu$ ROA : يمثل متوسط العائد لإجمالي الأصول.

$\sigma$ ROA : الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

وتصنف نتائج هذا المؤشر وفق مابين في الشكل (1).

الشكل (1) نتائج قيمة مؤشر Z-Score



**Source :** Morten Reistad Aasen , Applying Altman's Z-Score to the Financial Crisis - An Empirical Study of Financial Distress on Oslo Stock Exchange- , Norwegian School of Economics ,Bergen ,2011,p16

### المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث:

لإجراء الجانب التطبيقي للبحث تم اختيار عينة مكونة من اربعة مصارف تجارية خاصة تمارس نشاطها في القطاع المصرفي العراقي, ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وفيما يلي نبذة عن تأسيس المصارف عينة الدراسة.

1. **المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل :** أسس هذا المصرف بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش /5802/ في 1995/2/1 برأس مال قدره 400 مليون دينار وحصل على موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/3/28 بممارسة اعمال الصيرفة باسم **المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي**. وبتاريخ 1997/10/25 سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة, هذا وبلغ عدد فروع 13 فرعاً، وبرأسمال مقداره (250) مليار دينار عراقي لغاية 2020/12/31.

2. **المصرف المتحد للاستثمار :** أسس هذا المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/خ/5762 المؤرخة في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وبرأس مال مقداره (1) مليار دينار، وقد حصل المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي لممارسة اعمال الصيرفة بتاريخ 1994/11/5 وقد بلغ عدد فروع 26 فرعاً وبرأسمال اسمي مقداره (300) مليار دينار لغاية 2020/12/31.

3. **مصرف الاستثمار العراقي:** تأسس مصرف الاستثمار العراقي كشركة مساهمة خاصة برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5236 والمؤرخة في 1993/7/13 والصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة، وحصل المصرف على اجازة البنك المركزي العراقي/المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بممارسة أعمال الصيرفة بكتابه المرقم 5/942/3/10 في 1993/9/28 , وقد بلغ عدد فروع 15 فرعاً، وبرأسمال اسمي مقداره (250) مليار دينار لغاية 2020/12/31.

4. **المصرف الائتمان العراقي:** أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة تأسيس المرقمة م /ش/ 6615 في 1998/7/25, وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة الشاملة من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 1998/10/6, وقد بلغ عدد فروع 5 فرعاً وبرأسمال اسمي مقداره (250) مليار دينار لغاية 2020/12/31. وبالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث وللمدة من (2011) ولغاية(2020) وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وتطبيق المعادلات الخاصة باستخراج نسب كفاية , ونموذج الاختبار دالة Z-SCORE تم الحصول على النتائج الاتية:

1-3 **نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة:** للحصول على نسبة كفاية رأس المال تم استخدام معادلة كفاية رأس المال التي اقرتها اللجنة الدولية للرقابة والاشراف (بازل III), وكما موضح في المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان لمقابلة مخاطر الائتمان السوق، والتشغيل،}} \leq 10.5$$

حيث ان حساب القاعدة الرأسمالية او إجمالي رأس المال يمثل حاصل جمع كل من ( رأس المال الاساسي ورأس المال المساند فضلاً عن القروض لأجل متوسط). اما الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان فيتم حسابها من خلال حاصل جمع كل الموجودات المرجحة بالمخاطرة داخل وخارج الميزانية العمومية وترجع الموجودات على وفق متطلبات بازل (III). والجدول (2) يوضح نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة.

جدول (2) نسبة كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاهلي	110%	160%	85%	102%	82%	92%	93%	71%	23%	24%	84%	40%
المتحد	50%	33%	35%	34%	47%	30%	33%	37%	38%	37%	37%	6%
الاستثمار	63%	54%	59%	110%	127%	132%	111%	95%	97%	114%	96%	28%
الائتمان	56%	43%	39%	56%	78%	62%	84%	252%	266%	180%	112%	87%
الوسط الحسابي	70%	73%	55%	76%	84%	79%	80%	114%	106%	89%	82%	****
الانحراف المعياري	24%	51%	20%	32%	29%	38%	29%	82%	96%	63%	****	*****

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

يتضح من مراجعة الجدول (2) أن المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2011-2020 قد بلغ (82%)، وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية للحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق معيار بازل III (10.5%) والنسبة المعيارية

لحد الأدنى لكفاية راس المال بموجب البنك المركزي العراقي (12%)، ويعود ذلك الى الزيادة في راس المال الاساسي للمصارف التجارية الخاصة اذ لزم البنك المركزي العراقي جميع المصارف التجارية الخاصة بزيادة راس مالها الى (250 مليار دينار عراقي كحد ادنى)، وهذا منحها قاعدة رأسمالية قوية ساهمت في ارتفاع نسبة كفاية راس المال. وان جميع المصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة كفاية زادت عن المتوسط العام المحسوب.

**2-3 اختبار مؤشر الاستقرار المالي (Z- score) للمصارف عينة البحث:** ، استخدم الباحث نموذج (Z- score)، للتنبؤ بمؤشرات حالة السلامة المالية او الاعسار والفسل المالي للمصارف عينة الدراسة، ولغرض الحصول على نتائج اكثر دقة، تم تقسيم السلسلة الزمنية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة الى فترتين الاولى من (2011 الى 2015) ، والمدة الثانية من (2016 الى 2020) لغرض اجراء المقارنة بينهما والتعرف على حالة الاستقرار المالي من عدمه خلال الفترتين ، وباعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية للمصارف عين الدراسة، تم اخضاع البيانات الى اختبار نموذج دالة (Z- score)، بأعتماد فكرة ان العائد على الاصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه ( $\mu ROA$ ) وانحرافه ( $\sigma ROA$ ) وأن نسبة راس المال المصرفي لأجمالي الاصول ( $K=TA/E$ ) تتوزع حول الوسط الحسابي للعائد على الاصول ( $\mu ROA$ ) وكما موضح في المعادلة في ادناه، وتم التوصل الى النتائج المؤشرة ازاء كل مصرف وكما مبين في الجداول رقم (3) ولغاية الجدول رقم (8).

$$Z = (K + \mu ROA) / \sigma ROA \quad \dots\dots\dots \text{معادلة (Z- score)}$$

حيث أن :

$K=TA/E$  : تمثل حقوق المساهمين + اجمالي الاحتياطات / اجمالي الاصول.

$\mu ROA$  : يمثل متوسط العائد لإجمالي الأصول.

$\sigma ROA$  : الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

**1. اختبار قياس (Z- score) للمصرف الاهلي:** بالاعتماد على بيانات المصرف الأهلي ظهرت النتائج المتعلقة باختبار (Z) والمؤشرة في الجدول (3) وعلى النحو الآتي :

**جدول (3) يبين قيمة Z score للمصرف الأهلي العراقي للمدة 2011- 2015 وللمدة 2016-2020**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصرف الاهلي

المصرف الاهلي المدة الاولى	راس المال الممتلك	اجمالي الموجودات	العائد	المصرف الاهلي المدة الثانية	راس المال الممتلك	اجمالي الموجودات	العائد
2011	105416986	184664516	2904494	2016	287838883	578847033	23501801
2012	154660445	337248547	18195673	2017	285704651	603213751	2857958
2013	168479898	542405926	16610177	2018	257849745	524948213	-7912541
2014	263429187	615235071	9075725	2019	256641507	632803150	9164205
2015	264352677	592200000	2207476	2020	307483051	893964966	19907518
المجموع	956339193	2271754060	48993545	المجموع	1395517837	3233777113	47518941
متوسط العائد	الانحراف المعياري	K	Z	متوسط العائد	الانحراف المعياري	K	Z
9798709	7459638.489	0.42096951	1.31356358	9503788.2	12765117.06	0.43154422	0.74451245

بناء على ما تم طرحه في الجانب النظري فيما يتعلق بقيمة Z score فان كانت قيمة z اقل من (1.81) فالمصرف يقع في منطقة الاعسار اي يتجه نحو اعدم الاستقرار بينما اذا كانت قيمتها اكبر من (1.81) واقل من (2.99) فهذا يعني ان المصرف يقع في المنطقة الرمادية (نتائج غير متوقعة)، وفي حال كانت قيمة (z) اكبر من (2.99) فان المصرف يكون في المنطقة الامنة ولديه استقرار مالي ، وبناء على ما تقدم نلاحظ من الجدول رقم (3) ان قيمة Z score للمصرف الأهلي في المدة الاولى تساوي (1.31) وهي اقل من (1.81) مما يعني ان المصرف يقع في منطقة الاعسار او الفسل ولا يتمتع باستقرار مالي وربما يصبح عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية. اما بالنسبة للمدة الثانية (2016-2020) حيث كانت قيمة Z score تساوي (0.74) ، وهذا يعني استمرار حالة عدم الاستقرار المالي للمصرف.

**2. اختبار قياس دالة Z score للمصرف المتحد:** بالاعتماد على بيانات المصرف المتحد ظهرت النتائج المتعلقة باختبار (Z) والمؤشرة في الجدول (4) وعلى النحو الآتي :

**جدول (4) يبين قيمة Z score للمصرف المتحد العراقي للمدة 2011- 2015 وللمدة 2016-2020**

المصرف المتحد المدة الاولى	راس المال الممتلك	اجمالي الموجودات	العائد	المصرف المتحد المدة الثانية	راس المال الممتلك	اجمالي الموجودات	العائد
----------------------------	-------------------	------------------	--------	-----------------------------	-------------------	------------------	--------



1058973	527820770	301703155	2016	49303986	655825769	408379529	2011
-3130871	519396085	297437697	2017	57830132	706408071	310264563	2012
-16798612	515535375	303730081	2018	44660614	754864898	338833264	2013
-2057722	604313972	303471678	2019	26333903	543486780	316915074	2014
520464	699274183	303817559	2020	19831113	581243597	321716551	2015
-20407768	2866340385	1510160170	المجموع	197959748	3241829115	1696108981	المجموع
Z	K	الانحراف المعياري	متوسط العائد	Z	K	الانحراف المعياري	متوسط العائد
-0.5575928	0.5268600	7319952.968	-4081553.6	2.48066653	0.52319506	15960206.53	39591949.6

**المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف المتحد**

نلاحظ من جدول رقم (4) ان قيمة Z score لمصرف المتحد في المدة الزمنية الأولى (2011 – 2015) كانت مساوية الى (2.48) وهذه القيمة اكبر من (1.81) واقل من (2.99) أي تقع في المنطقة الرمادية ذات النتائج غير المتوقعة ، اما بالمدة الثانية (2016-2020)، التي شهدت تراجع في عوائد المصرف فقد تراجعت قيمة (z) الى (-0.55) وهذه القيمة اقل من 1.81 مما يعني ان المصرف يقع في منطقة الاعسار ذات المخاطر العالية ولا يتمتع بالاستقرار المالي .

3. اختبار قياس دالة Z score لمصرف الاستثمار: بالاعتماد على بيانات مصرف الاستثمار ظهرت النتائج المتعلقة باختبار (z) والمؤشرة في الجدول (5) وعلى النحو الاتي:

**جدول (5) يبين قيمة Z score لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2011-2015 وللمدة 2016-2020**

**المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الاستثمار**

العائد	اجمالي الموجودات	راس المال الممتلك	مصرف الاستثمار المدة الثانية	العائد	اجمالي الموجودات	راس المال الممتلك	مصرف الاستثمار المدة الاولى
10179000	577870247	283082677	2016	11678862	327719084	117107674	2011
3995000	573706556	283083000	2017	3416950	378276838	118557667	2012
338964	607085000	283102000	2018	31539943	520596472	186356658	2013
17000	529830000	260626000	2019	34841656	558655517	283749256	2014
4673584	571480175	265274450	2020	17498000	550025727	279554000	2015
19203548	2859971978	1375168127	المجموع	98975411	2335273638	985325255	المجموع
Z	K	الانحراف المعياري	متوسط العائد	Z	K	الانحراف المعياري	متوسط العائد
0.93305817	0.48083273	4116260.07	3840709.6	1.4923925	0.42193139	13263992.33	19795082.2

نلاحظ من الجدول رقم (5) ان قيمة Z score لمصرف الاستثمار في المدة الزمنية الأولى (2011 – 2015) كانت مساوية الى 1.49 وهذه القيمة اقل من 1.81 أي تقع في منطقة الاعسار ذات المخاطر العالية ، ولا يتمتع باستقرار مالي ، اما بالمدة الثانية (2016-2020) حيث بلغت قيمة Z score لمصرف الاستثمار 0.93 وهذه القيمة تشير الى استمرار لتراجع مستوى الاداء مما يعني ان المصرف يقع في منطقة الاعسار ذات المخاطر العالية ولا يتمتع باستقرار مالي .

4. اختبار قياس دالة Z score لمصرف الائتمان العراقي: بالاعتماد على بيانات مصرف الائتمان العراقي ظهرت النتائج المتعلقة باختبار (z) والمؤشرة في الجدول (6) وعلى النحو الاتي:

**جدول (6) يبين قيمة Z score لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2011-2015 وللمدة 2016-2020**

العائد	اجمالي الموجودات	راس المال الممتلك	الائتمان العراقي المدة الثانية	العائد	اجمالي الموجودات	راس المال الممتلك	الائتمان العراقي المدة الاولى
4942763	513382999	306898511	2016	18531525	444122919	151965487	2011
6707465	476638010	315456738	2017	25280166	561579222	175547483	2012
5597616	497694366	313498305	2018	13746219	602995583	197079367	2013
-5121655	522536851	297126650	2019	16016080	625187059	290171143	2014
-3427205	527045441	293699445	2020	11638708	612858579	301809851	2015
8698984	2537297667	1526679649	المجموع	85212698	2846743362	1116573331	المجموع

العائد	اجمالي الموجودات	راس المال الممتلك	الائتمان العراقي المدة الثانية	العائد	اجمالي الموجودات	راس المال الممتلك	الائتمان العراقي المدة الاولى
Z	K	الانحراف لمعياري	متوسط العائد	Z	K	الانحراف المعياري	متوسط العائد
0.31298596	0.60169513	5558707.521	1739796.8	3.23235556	0.39222831	5272483.072	17042539.6

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من جدول رقم (6) ان قيمة Z score لمصرف الائتمان العراقي في المدة الزمنية الاولى (2011 – 2015) كانت مساوية الى 3.23 وهذه القيمة اكبر من 2.99 أي تقع في المنطقة الآمنة ، أي ان المصرف في هذه المدة يتمتع باستقرار مالي وبعيد عن احتمال الإفلاس، اما بالمدة الثانية (2016-2020) حيث قيمة Z score للمصرف الائتمان العراقي اتجهت نحو الهبوط حيث بلغت 0.31 وهذه القيمة اقل من 1.81 مما يعني ان المصرف سجل تراجعاً في مستوى الاداء ودخل منطقة الاعسار ذات المخاطر العالية ويتجه ولا يتمتع باستقرار مالي . يتضح لنا من نتائج من نتائج قيمة (Z- score) ، للمصارف عينة الدراسة ان جميعها لم تشهد تحقيق حالة الاستقرار المالي على طوال الفترتين وبالأخص في المدة الثانية وهذا يشير الى تراجع مستوى الاداء وتحقيق العوائد للمصارف عينة الدراسة وهو يعكس حالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق على مستوى كافة القطاعات المالية والاقتصادية في المدة ما بعد (2014) ، التي شهدت اوضاع سياسية غير مستقرة تمثلت في خروج عدة محافظات عن سيطرة الدولة والحرب على الارهاب وتراجع صادرات العراق النفطية من جراء ذلك.

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

##### 4-1 الاستنتاجات

1. بين البحث عدم وجود او تحقق حالة الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة ولفترة الدراسة، حيث اظهرت نتائج تحليل قيمة z للاستقرار المالي ان مصرف الائتمان العراقي في المدة الزمنية من (2011-2015) كان يقع في المنطقة الآمنة مالياً اما بقية المصارف فأنها في منطقة الاعسار ذات المخاطر العالية، اما بالنسبة للمدة الزمنية من (2016-2020) فان جميع عينة المصارف تقع في منطقة الاعسار المالي الخطرة.
2. ان الازمات المالية المتلاحقة في بيئة الاعمال، تنعكس سلباً على وضع الاستقرار المالي والسلامة المالية في المؤسسات والاسواق المالية، وان الاستقرار حالة نسبية ترتبط بعلاقات طردية بعمليات التحوط ضد المخاطر والاجراءات الرقابية والاحترازية، فكلما زادت تلك الاجراءات التحوطية قلت احتمال التعرض للخسائر ، وانعكس ايجابياً في حالة الاستقرار المالي كنتيجة لذلك.
3. ان تحقيق الاستقرار المالي كمفهوم لا يجب ان يقتصر في كيفية التعامل مع الأزمة المالية اثناء وقوعها فقط، وانما العمل على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب امتصاص مخاطر الأزمات وتقليل فرص انتشار تداعياتها والحد من اثارها واحتمالات وقوعها مستقبلاً.
4. يمثل الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي نمو اقتصادي فهو يمثل عصب الحياة الاقتصادية الذي يعمل على تغذيتها بالأموال التي تشكل القوة الدافعة والمحركة لجميع الأنشطة الاقتصادية.
5. ان الاستقرار المالي والمصرفي يعكس سلامة القطاع المصرفي، والقدرة على الحد من وقوع المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي. والتي بدورها تؤثر بشكل كبير في تعزيز ثقة العملاء في القطاع وتؤثر في زيادة حجم الودائع المصرفية .

##### 4-2 التوصيات

1. من اجل تحقيق متطلبات تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح ينبغي ان يتخذ البنك المركزي العراقي الإجراءات التي من شأنها تعزيز عمليات الإفصاح والشفافية كجزء مهم من متطلبات تطبيق المعايير الدولية للرقابة والاشراف خصوصاً وانها تعد حلقة رئيسية في تحقيق السلامة والاستقرار المالي.
2. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالدور الرقابي الذي يكفل السلامة المالية للقطاع المصرفي ، ومتابعة التزام المصارف بتطبيق التوجيهات الصادرة عنه والمتضمنة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للجنة الدولية للرقابة والاشراف، لما لها من اهمية كبيرة في تنظيم اوجه النشاطات المصرفية.
3. ضرورة قيام المصارف باستحداث وحدات الانذار المبكر بالأزمات المالية لتجنب احتمالات التعرض لمخاطر تلك الازمات والحفاظ على سلامة النظام المالي، وتعزيز تلك الوحدات بتكنولوجيا الاتصالات الحديثة ، وانظمة الرقابة وفق المعايير الدولية لصندوق النقد الدولي ولجنة الاشراف والرقابة الدولية بازل.
4. ضرورة الاهتمام بالكوادر الادارية والفنية في المصارف وتطويرها بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في القطاعات المصرفية الدولية ، كادخال التكنولوجيا المصرفية الحديثة في ادارة أنشطة عمليات المصرف.

#### المصادر:

##### اولاً: العربية

1. بن شيخ , عبد الرحمان (2009), اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الاطار العولمي الجديد, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر.

2. خلف، ع عدون، ناصر داداي، وعمي سعيد، حمزة، (2014)، الاستقرار المصرفي واليات تحقيقه، مجلة مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد(9)، العدد(17)، الجزائر.
3. زريير ، رانيا، والحموي، نرمين، (2016) ، مدى ملائمة مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1).
4. زواوي ، الحبيب، (2010)، الاستقرار المالي والبنوك الاسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، (16)، الجزائر.
5. السباعوي، مشتاق محمود، و احمد، سلام انور، و سليمان ، يالجين فاتح، (2012)، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق، العدد (2)، المجلد (3).
6. شقروش ، عبد القادر، (2016)، اشكالية تحرير حساب راس المال واثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
7. صندوق النقد الدولي، (2009)، ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي.
8. عبد الحميد ، عبد المطلب ، (2013)، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر.
9. العرابي ، مصطفى و قدي، عبد المجيد، (2016)، ضوابط واليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الاسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد العدد(15)، المجلد(2).
10. فريدة ، تلي والزهرة، بن بريكة، (2017)، استخدام النموذج Z-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية، مجلة العلوم الانسانية العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر.
11. قلي، محمد ونبيلة، سماعيل، (2020)، مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وادارة الازمات المصرفية ، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، العدد (4).
12. مبارك ، خالد موسى ولحليح ، الطيب، (2018)، منهج التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس، العدد الثاني،
13. محبوب، علي وسنوسي، علي، (2020)، قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الاسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد (6)، العدد(3).
14. يوسف، رواء احمد، (2019)، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للمدة من (2010-2016)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد (45).

ثانيا: الأجنبية

**A. Articles:**

15. Allen W. & Wood, (2006), Defining and achieving Financial Stability, Journal of Financial Stability, vol. 2, issue 2, 152-172, City university, England.
16. Deutsche Bundes bank, 2006, financial soundness indicators-financial stability Review, Frankfurt.
17. Durmuş Yılmaz, " Financial Security And Stability ", The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy' Measuring and Fostering the Progress of Societies, Dstanbul, 27-30 June 2007 , p:2-3
18. Elia, J., et al. (2021). Using Altman Z"-Score to Predict Financial Distress: Evidence from Lebanese Alpha Banks. Management Studies and Economic Systems, 6(1/2), 47-57.
19. Ferguson, R., (2002), "Should Financial Stability Be an Explicit Central Bank Objective Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems Conference at the IMF in Washington, D.C.
20. Garry J. Schinasi, (2004), Definition of Financial Stability, International Monetary Fund, working paper No04/187.
21. John Driffill , Zero Rotond , pado sarena and cristiano ZaZZ ara , ( 2005 ) , Monetary Policy and Financial Stability what Role for the Futures Market ? www.ems.bbk.ac.uk .
22. Joshi, M. K. (2020). Financial performance analysis of select Indian Public Sector Banks using Altman's Z-Score model. SMART Journal of Business Management Studies, 16(2), 74-87.

23. Kaouther, Talhi,(2021),BASEL III Convention as Mechanism to achieve financial soundness of banking sector-Case Study of BELGIAN Banking Sector – Revue Algérienne d’Economie de gestion Vol. 15, N°: 01.
24. Kurniawan, d. A., & daryanto, w. M.(2022) financial evaluation of state-owned enterprises sector construction according to altman z-score in period of 2017–2020. international journal of business, economics and law, vol. 26, issue 1 (april).
25. Miguel A. Segoviano & Charles Goodhart ,(2009), Banking Stability Measures, International Monetary Fund IMF Working Paper WP/09/4
26. Mishkin, Frederic, 2005, financial Markets and institutions Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed U.S.A.
27. Morten Reistad Aasen,(2011) , Applying Altman’s Z-Score to the Financial Crisis - An Empirical Study of Financial Distress on Oslo Stock Exchange- , Norwegian School of Economics ,Bergen ,p16.
28. Strobel, Frank,(2015),Bank Insolvency Risk and Z-Score Measures:A Refinement,Department of *Economics*, University of Birmingham, Birmingham, research Paper,N.14.